الهيئة الإسلامية العليا-القدس

بالتعاون مع

جمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي

وقائع المؤتمر الأكاديمي الرابع

١-٢ من ذي القعدة ١٤٣٩هـ وفق ١٤-١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٨م

"الوقف الإسلامي في القدس"

جامعة القدس

كلية هند الحسيني للبنات في القدس

إعداد:

مجموعة باحثين

هيئة التحرير

أ. عزيز محمود العصا "مقررًا"

الشيخ تيسير الرجبي (الرفاعي)

د. عروة عكرمة صبري

د. محمد سليم محمد علي

المحامي معاذ قدّورة الطزيز

١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

القدس

داهمته قوات الاحتلال ومنعت انعقاده بالقوة

مع الأخذ بعين الاعتبار بضرورة أن تكفي ايرادات العقارات للحفاظ على هذه الأوقاف وعلى ديمومتها من ناحية أخرى.

٢) نشر التوعية الشرعية والقانونية بين الناس، وحشد التأييد العام الى ضرورة الإحتكام الى قواعد العدالة وقوانين الأوقاف في المسائل الخاصة بالوقف، وعدم التقيّد بما تفرضه القوانين الإسرائيلية التي تهدف الى إبقاء حالة الفوضى وعدم الإستقرار في المعاملات المالية بين الأفراد والعائلات.

٣) إنشاء مؤسسة دفاع قانوني توفر التمثيل والدفاع القانوني عن العقارات في بيت المقدس، وبشكلٍ خاص عن الأوقاف التي لا تكفي غلتها لتعيين محاميين أو إستشاريين مختصين، لأنّ الواقع الموصوف أعلاه يشير الى أنّ الحقوق في العديد من الأوقاف الذرية تمّ اهدارها وضياعها نظراً لإفتقار هذه الأوقاف الى سيولة مادية كافية لتعيين محامين قانونين في القضايا والمستجدات التي تعترضها.

٤) إنشاء صندوق مالي لدعم عمارة هذه الأوقاف والمحافظة عليها، وقد لا نبالغ في القول بأنّه لا يوجد في مدينة القدس أي عائلة مقدسية أو وقف ذري يستطيع تحمل عمارة عقاراته، نظراً لأنّ جميع العقارات الموجودة هي عقارات تاريخية، وأنّ المباني فيها تحتاج تكلفة عالية في ترميمها. وعلى الرغم من وجود عدّة مؤسسات خيرية تعمل على ترميم عقارات المقدسيين في البلدة القديمة، إلا أنّ الواقع يشير الى أنّ هذه المؤسسات لا تكفي الحاجة الآخذة بالازدياد مع مرور الزمن، وما زالت العديد من العقارات تحتاج الى ترميم من أجل أن تبقى صالحة للسكن أو للغرض المخصصة له.

٥) إقامة هيئة التحكيم الشرعي والقانوني تحت مظلة المحاكم الشرعية الاردنية في القدس للفصل في هذه النزاعات بشكل مهني متخصص وبما يضمن تحقيق التوازن بين المؤجرين والمستأجرين وتحقيق مصالحهم جميعا، مع مراعاة ظروف الحال ومتطلبات المرحلة قدر الإمكان، سيما وأنّه لا يخفى على أحد بأنّ كل هذه النزاعات هي نزاعات مؤقتة ستنتهي تلقائيا بزوال مُسببها عمّا قريب إن شاء الله.وأخيراً بقي علينا أن نُشير إلى خطورة التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية في قضايا الايجارات بشكل عام، خصوصاً وأنّ قانون أملاك الغائبين ليس ببعيد عن المقدسيين.

السياسة الخارجية الفرنسية

اتجاه أوقاف المغاربة في القدس ١٩٤٨-١٩٦٢

د. موسى سرور

أستاذ مشارك في علم التاريخ، وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بير زيت. يشغل حاليا منصب رئيس دائرة التاريخ والآثار في جامعة بير زيت، حصل على الدكتوراه عام ٢٠٠٥ من جامعة اكس مارسيليا/ فرنسا. له العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية باللغات: الفرنسية والانجليزية والعربية. تتمحور أبحاثه حول القدس وتاريخها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة خلال العهد العثماني. مختص بشكل أساسي في الأوقاف، خاصة مسألة التحولات في ملكية أوقاف القدس خلال العصر الحديث.

مقدمة

نالت أوقاف المغاربة أو حارة المغاربة في القدس إهتمام العديد من الباحثين نظرا لأهمية هذه الأوقاف سواء من ناحية أقدمية التأسيس أو من ناحية الحجم والموقع، أو لأنها جسدت أواصر الارتباط الوثيق عبر التاريخ بين شعوب المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) ومدينة القدس منذ تحريرها من الصليبيين عام ١١٨٧م (أعمال عبد الهادي التازي)[٧٠٢]. كما أن سياسة إسرائيل تجاه هذه الأوقاف والمتمثلة بتدمير حارة المغاربة بالكامل وتهجير سكانها عام ١٩٦٧ كانت وراء تسليط بعض الباحثين الضوء على هذه السياسة (أعمال مايكل دمبر)[٧٠٣]. إلا أن هذه الدراسات نادرا ما تطرقت إلى مواقف وسياسات الدول الخارجية تجاه سياسة تهويد حارة المغاربة والسيطرة على عقاراتها منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، خاصة سياسة فرنسا (أعمال أبو القاسم سعد الله)[٧٠٤].

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على موقف وسياسة فرنسا الخارجية خلال تلك الفترة تجاه سياسة التهويد الممنهجة التي اتّبعتها إسرائيل بحق أوقاف المغاربة وحارتهم في القدس خاصة العقارات التابعة لأوقاف أبو مدين شعيب والمتمثلة في قرية عين كارم. إذ تظهر الدراسة كيف أن فرنسا أعلنت نفسها منذ قيام دولة إسرائيل الوصي الشرعي والحامي والمدافع عن أوقاف المغاربة في القدس، وهذا ما يمكن تسميته بالوصاية الفرنسية على هذه الاوقاف. تحاول الدراسة تفسير إشكالية العلاقة بين فرنسا وهذه الأوقاف والسبب أو الأسباب الكامنة وراء إعلان وصايتها على هذه

٧٠٢ التازي، عبد الهادي. ١٩٧٢. "حي المغاربة بالقدس". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد ١. ص ٧-٣١.

٧٠٣ دمبر، مايكل. ١٩٩٢. **سياسة اسرائيل تجاه الاوقاف الاسلامية في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٧٠٤أبو القاسم، سعد الله. ٢٠٠٨. "الدين والوصاية في وقف أبي مدين بالقدس". **مؤتمر الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح الاسلامي إى نهاية القرن العشرين**. عمان: الجامعة الاردنية. ص ١٦١-١٨٥.

الأوقاف إلى درجة تخصيص مبالغ مالية طائلة للحفاظ على بقاء وصمود العقارات الوقفية والدفاع القانوني والشرعي على مصالح هذه الأوقاف أمام سياسة التهويد الإسرائيلية، وبالتالي تفسر إشكالية العلاقة بين السياسة والقانون في هذه القضية.

ونظرا لأن الموضوع جديد لم تشر الأدبيات السابقة إليه إعتمدت الدراسة على مصادر أولية مهمة لم تستخدم في مجملها في الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، تتمثل بسجلات محكمة القدس الشرعية، الأرشيف الوطني الفرنسي والأرشيف الوطني التونسي.

يعود تاريخ الوجود المغاربي (المغرب، الجزائر، تونس) في القدس الى الفترة الأيوبية وبالتحديد بعد تحريرها على يد صلاح الدين الايوبي عام ١١٨٧م. قدم المغاربة منذ تلك الفترة إما لأسباب دينية او تعليمية: الحج والتعليم في القدس . ومنهم من تطوع في الجهاد ضد الصليبيين ومن ثم استقروا في القدس.

تعود جذور أوقاف المغاربة الى الملك الأفضل الأيوبي الذي أوقف قطعة أرض داخل أسوار القدس وبالقرب من المسجد الأقصى لصالح المغاربة المقيمين في القدس والقادمين اليها. وقد عرفت هذه القطعة فيما بعد بإسم حارة المغاربة. وفي المكان نفسه أنشأ الملك الأفضل لهم مدرسة عرفت بالأفضلية. وحدود الحارة كما وردت في حجة الوقف هي من الجنوب سور المدينة ومن الشرق حائط الحرم ومن الشمال طريق باب السلسلة المؤدي إلى الحرم ومن الغرب حارة الشرف. وبالتالي اعتبر هذا الوقف أول الأوقاف التي أوقفت على المغاربة في القدس[٧٠٥].

ومن الوقفيات الأخرى الشهيرة في الحارة نفسها ما أوقفه العالم أبو مدين شعيب عام ١٣٢٠م، والذي تضمن قرية عين كارم بكاملها، بالإضافة إلى زاوية تقع قرب باب السلسلة حملت إسمه. أنشأ أبو مدين وقفه هذا من أجل النفقة وتوفير الحياة الكريمة للمغاربة القاطنين في القدس والقادمين إليها عبر الزمان ، كما خصص جزءا من عائدات وقفه لتجهيز من يموت من المغاربة في القدس[٧٠٦].

تأسس وقف أبو مدين في بداية القرن الثامن للهجرة من قبل الشيخ السيد ابو مدين وهو حفيد شخصية معروفة من تلمسان. أبو مدين شعيب كان في زيارة للقدس، قامت هذه الشخصية الدينية بشراء ممتلكات واسعة بمساحة تقدر بـ (١٥,٠٠٠) هكتار (الهكتار يساوي ١٠ الاف متر مربع) في قرية عين كارم، بالإضافة الى حارة في القدس قريبة من حائط البراق. هذه الممتلكات والتي أضيف عليها لاحقا ممتلكات وقفية أخرى شكلت وقفا ابديا دائما من خلال عقد صدر في ٢٩

705 Tibawi, A. L. 1978, The Islamic Pious Foundations in Jerusalem: Origins, History and Usurpation by Israel, London: The Islamic Culture Centre. P. 13.

٧٠٦وثيقة وقف أبو مدين . سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ١٩٤، ص ٣٦٤.

رمضان سنة ٧٢٠ للهجرة الموافق ٣ نوفمبر ١٣٢٠م لصالح المغاربة الذين يسكنون في القدس والذين يحجون اليها[٧٠٧].

منذ تأسيس الوقف كانت أملاك قرية عين كارم الوقفية تزود مؤسسة الوقف المغربي بالقسم الأكبر من عائداتها . وعلى مر القرون كان هنالك محاولات من المستأجرين في هذه القرية لتحويل العقارات الوقفية المستأجرة من قبلهم الى أملاك خاصة بهم . وهذا ساهم في النهاية بضياع تدريجي لهذه العقارات وتملك هذه العقارات. كما أن أملاك هذا الوقف في القرية لم تسجل بالكامل في سجلات الأراضي خلال الفترة العثمانية ولا خلال فترة الإنتداب البريطاني . ورغم كل ذلك تم الإعتراف بها كأملاك وقفية طوال الفترات التاريخية المختلفة وذلك عن طريق القضايا والأحكام المتعلقة بها، او من خلال قرارات حكومية. وهذا ما جعل حكومة الانتداب البريطاني تقوم بدفع أعشار تلك القرية لحساب الوقف في ميزانية المجلس الاسلامي الاعلى، اعترافا منها بوقفية القرية. وقد قدرت قيمة هذه الاعشار بـ (٤١٧) جنيه فلسطيني[٧٠٨].

ومنذ بداية الإنتداب البريطاني أعلن العديد من اليهود امتلاكهم لقطع أراضي في قرية عين كارم، وقاموا بإنشاء منشآت عليها. الأمر الذي دفع متولي الوقف الشيخ المهدي برفع سلسلة من الشكاوى لدى حكومة الانتداب من أجل إلغاء صكوك ملكية اليهود في هذه القرية الوقفية. ولكن انتهى الانتداب قبل أن يتم اصدار حكم قضائي نهائي في القضية. ومع نهاية حرب عام ١٩٤٨ أصبحت قرية عين كارم ضمن الأراضي الاسرائيلية حيث تم اقامة أحد الكيبوتسات (مستوطنة زراعية) على أراضيها[٧٠٩].

كان من نتائج دولة الإحتلال الصهيوني على أراضي قرية عين كارم أن جفت موارد ومصادر رزق المغاربة في القدس، الأمر الذي دفع عدد من علماء الجزائر بالطلب من فرنسا بالتدخل لحماية أوقافهم في القدس والدفاع عن حقوقهم المنهوبة من قبل دولة الاحتلال[٧١٠].

ففي ١٤/١٢/ ١٩٥١م اجتمع الإتحاد الفرنسي؛ وهو اتحاد سياسي أنشأته الجمهورية الفرنسية الرابعة ليحل محل التنظيم الاستعماري الفرنسي القديم وذلك عام ١٩٤٦ وانهاء ما كان يعرف بنظام قانون الاهالي) لمناقشة مقترح لدعوة الحكومة الفرنسية لاتخاذ قرارات مستعجلة واتخاذ بصورة

٧٠٧ تقرير حول وقف أبو مدين بالقدس مؤرخ ب ١٨/١٢/١٩٦٢. **Centre des Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence (CAOM)**, 81 /F /843-844.

٧٠٨ نفس المصدر السابق

٧٠٩ نفس المصدر السابق

710 Massignon, L. 1952, «Documents sur certains *waqf*s des lieux saints de l'Islam : principalement sur le *waqf* Tamimi à Hébron et sur le waqf tlemcénien Abû Madyan à Jérusalem». *Revue des Etudes Islamique*, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, p 86.

مستعجلة الإجراءات الضرورية لضمان الحفاظ على أوقاف المغاربة بشكل عام والجزائريين بشكل خاص في فلسطين والموقوفة لصالح حجاج شمال افريقيا المسلمين والمقيمين فيه. وتم إرسال محضر الاجتماع وما تضمنه من مطالب إلى الحكومة الفرنسية موقع عليه جميع الشخصيات التي حضرت الاجتماع وتمثلت بما يلي:

Mesbah, Fares, Tabani, Hamouda, Benaly Chérif, Bouchenafa, Sahli, Mecheri, Bengana, Imalayene, Madi, Bensouna, Ould Aoudai, Benaboud, Serraoui, Benchenouf, Benabid, Benhalima, Bensalem Aissa, Chentouf, Bentounes, Chergui, Cadi, Menia, Ait-Chaalal, Harbi Haouès, Kacimi Abdelkader, Tidjani Ahmed, Illoul, Benkadda, Chekkal, Ait –Ali, Khiar, Si-Salah, Boulsane, Ghlamallah, Ferhat Belgacem, Benaffane, Adda Mahieddine.

وفيه تم شرح الأسباب والدوافع لعقد هذا الإجتماع والخروج بالمقترح: وتمثلت بما يلي: (ترجمة المؤلف من الفرنسية الى العربية) ولأهميتها حاولت ترجمتها حرفيا:

السيدات والسادة،

ليس هناك في الكون مدينة مثل القدس (اورشليم مدينة السلام) في العالم تشبه الآثار الإلهية والمرتبطة بالمكان والحجارة. أحد هذه الأماكن حائط المبكى الشهير، آخر ما تبقى من آثار معبد هيرودتس والموجود في طريق مسدود حيث الساحة مرتبطة بمؤسسة معروفة وغنية (وقف جزائري) وقف أبو مدين. والذي تأسس عام ١٣٢٠ /٧٢٠ لصالح المغاربة المقيمين في القدس من قبل أحد أحفاد رجل دين من تلمسان بو مدين. ومسجل في ملفات القنصلية الفرنسية العامة في القدس أن هذا الوقف يقع تحت حمايتها. هذا المكان يطلق عليه البراق، وحسب التقاليد الإسلامية هي النقطة التي حددت من قبل سنة ٦٣٧ من التقويم الغربي حيث النبي إنطلق برغبة إلى مدينة الأنبياء وهذا المكان الذي تم لمسه على الأرض كان المعبد والمكان الذي حصل فيه تضحية ابراهيم.

في هذه الليلة من الإسراء قام محمد بالإعلان عن الصلاة، هذا الحائط هو جزء من الحرم الشريف الذي يحتوي على مسجد عمر والمسجد الاقصى الذي تم ذكره في القرآن والمبارك حوله (الإستشهاد بسورة الاسراء). إذن هو احد العناصر الأساسية لهذا المكان والذي يشكل المكان المسجد الثالث في الإسلام من حيث القداسة وفق قرارات لجنة الهدنة بين بريطانيا والعرب واسرائيل. القنصل الفرنسي العام في فلسطين M. Neuville حاول التفاضل ما بين امكانية دخول

اليهود إلى هذا الموقع الديني (حائط المبكى) بالمقابل السماح للعرب المسيحيين والمسلمين زيارة الاماكن المقدسة التي تسيطر عليها اسرائيل (الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨). لكن لجنة الهدنة واجهت معارضة اسرائيلية فيما يتعلق بالجزء الثاني(أي السماح للعرب بزيارة اسرائيل). بمعنى آخر رفض من قبل الجهتين.

هذا التجاوز للاماكن الروحية العليا هو أساس القلق الذي برز في الإسلام فيما يتعلق بمسجد عمر والمسجد الاقصى، والذي تم التعبير عنه أولا من قبل محمد بن يوسف (محمد الخامس) ملك المغرب، ثم المفتي الحنفي في الجزائر عام ١٩٤٨ ، وأخيرا من قبل الشخصيات الدينية والأدبية الجزائرية المؤثرة مثل الشيخ العقبي، والمفتي الأكبر لمدينة بابا عمر والمفتي الاكبر للعاصمة السادة توفيق المدني والأمين لامودي.

طالبت هذه الشخصيات أيضا الحكومة الفرنسية العمل على الحفاظ على حقوق الجزائريين في أوقافهم في فلسطين وبشكل خاص المتعلقة بوقف الشيخ أبو مدين. لكن منذ الضمانات التي أعطيت من قبل الوزير Robert Schuman في عام ١٩٤٩ وفي عام ١٩٥٠ ، لم يطرأ على الوضع أي تغيير. تم إرسال بعثة جزائرية إلى عين المكان لعمل تحقيق على الارض، تبين أن القسم الأكبر من هذه الأوقاف والذي له قيمة اعتبارية عالية يقع تحت الإحتلال الإسرائيلي وأن وضعه لصالح المغاربة لم يتم احترامه. لكن المغاربة المستفيدين من هذا الوقف لديهم الحق بحماية مصالحهم المادية والأخلاقية من قبل الاتحاد الفرنسي، سواء كانوا مواطنين فرنسيين من الجزائر أو رعايا سلطان المغرب. بالضبط كما هو حال المسيحيين ومصالحهم المادية والثقافية وأبناء العائلات الفرنسية تحت رعاية سلطان المغرب وحمايته.

فيما يتعلق بالمستوى الدولي: فرنسا هي القوة الوحيدة التي تخلت عن مصالحها واهتماماتها بالأماكن الإسلامية المقدسة في فلسطين لصالح الحجاج واللاجئين المغاربة في فلسطين. والحفاظ على هذا الموقف الأخلاقي الفريد من نوعه وتقويته هو واجب الاتحاد الفرنسي. وفي النتيجة نطالب مجلس الاتحاد الفرنسي بإقرار المقترح التالي:

المقترح:

يطالب مجلس الإتحاد الفرنسي برؤية المحافظة على المصالح المادية والأخلاقية للمسلمين المغاربة في الخارج كأي طائفة دينية تابعة للإتحاد الفرنسي في الخارج. والذي يطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية والمستعجلة لضمان المحافظة على الأوقاف الإسلامية- وقف أبو مدين في فلسطين- من أجل المحافظة على عملها التقليدي لصالح الحجاج المغاربة.

فحقوق المغاربة من عائدات هذا الوقف لا يختلف عليها اثنان، وتم التأكيد عليه بقرار قضائي مهم، وهذا الوقف المتواجد في الحرم الشريف والمرتبط بالحائط الغربي والقريب من حائط المبكى حسب تسمية اليهود وحائط البراق عند المسلمين والذي عليه بعض المشاكل منذ القرن التاسع عشر والذي قامت بمتابعته الجهات القضائية لفحص حقوق المغاربة

Revue de la Mediterranée, N° 6 – 1949 : du Mur des Lamentations au wqaf Algerian, par Jean Scelles.

حيث أوصى الواقف بعد موته بأن يدير هذا الوقف المغاربة الساكنون بالقدس وخاصة الاكثر رشدا وتقوى. قاضي القدس قرر تعيين اثنين من المتولين أحدهم الشيخ الحيدوسي، الحاج علي بن محمد الذي ذهب إلى الجزائر لطرح مسألة الوقف.

منذ القرن الرابع عشر، عائدات الوقف الأكثر أهمية تأتي من الأراضي الخصبة في قرية عين كارم، ولكن هذه الأراضي كما كل الممتلكات الوقفية موجودة في المنطقة الإسرائيلية ، والتي تحول دون استفادة المغاربة منها. حيث لم يتم تحويل العائدات منذ عام ١٩٤٧ الى متولي الوقف، هذا الوضع هو في غاية الخطورة، حيث المغاربة الجزائريين والمغاربة بشكل عام الذين أجبروا على المغادرة من بيوتهم إلى المنطقة الأردنية وتم حرمانهم من المقدرات الأساسية للبقاء، ومباني الوقف الموجودة في المنطقة الأردنية بسبب عدم وصول عائدات وقف عين كارم أصبحت غير قابلة للسكن لحاجتها الى الترميم.

اللجنة المسماة فرنسا–الإسلام للوفاق برئاسة ماسينيون طلبت من الشيخ العقبي والقاضي بن حورة الذهاب لجمع المعلومات في المكان عينه (القدس) . وفي تاريخ ٣–٥ آب ١٩٤٩ تم عقد اجتماعين مهمين في الجزائر العاصمة تحت رئاسة الشيخ العقبي وبحضور أعضاء لجنة الدفاع عن فلسطين السادة: توفيق المدني، الآمين لامودي Lamine Lamoudi وتم ارسال برقية عاجلة إلى وزارة الشؤون الخارجية التي طلب منها الدفاع عن أوقاف المسلمين الجزائريين في فلسطين خاصة وقف أبو مدين. وفي برقيته قام وزير الشؤون الخارجية Robert Schumann بالرد :" الحكومة الفرنسية ستستمر في الدفاع عن حقوق الجزائرين في الوقف في فلسطين وخاصة أوقاف سيدي بو مدين ".

وفي النهاية مجلس الإتحاد الفرنسي تم الطلب منه بالإجتماع والموافقة على اقتراح السيد Jean Schelles وعدد آخر من زملائه محاولين دعوة الحكومة للحفاظ على هذا الوقف لصالح الحجاج المغاربة . وطالب المجلس بأن تخصص العائدات لصالح الحجاج المغاربة وإن يدافع عن هذه المصالح كما يدافع عن الحقوق المسيحية وبعض العائلات الروحانية في البلاد العربية.

لا يمكن للجزائر ان تبقى مكتوفة الأيدي تجاه هذا الوضع على الرغم من أن هذا لا يعتبر أملاك دولة ولكن فقط حقوق حالية أو في نهاية المطاف حقوق للجزائريين أو المغاربة.

تتمسك الجزائر بشكل كبير بالمصالح المادية والأخلاقية المتعلقة بهذه الاوقاف والموجودة في الأماكن المقدسة في فلسطين، ليس فقط للمسلمين ولكن ايضا للمسيحيين، واليهود (لما تمثله فلسطين من اهمية للديانات السماوية الثلاث).

حسب رؤية الواقف استنادا إلى التقاليد التلمسانية سيكون هنالك تزايد في عدد المغاربة والجالية المغاربية المتواجدة في القدس وهذا يساهم في زيادة عدد المستفيدين من الوقف، وحسب رغبة أبو مدين والتي جاءت منه فكرة المحافظة على هذا الوقف للأبد لصالح المغاربة وتوصيته وصلت إلى الجهات العليا المغاربية من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى لأخذ الاجراءات الضرورية فيما يتعلق بالمغاربة الذين حرموا من هذا الوقف والمطالبة بإعادة حقوقهم اليهم.

وفي النتيجة الجمعية الوطنية الجزائرية (البرلمان الجزائري) طالب الحاكم (الحاكم الفرنسي في الجزائر) لاتخاذ الاجراءات الضرورية بشكل مستعجل لضمان المحافظة على الأوقاف الموجودة في فلسطين لصالح المغاربة، وتقديم المساعدة للمستفيدين الذين حرموا مؤقتا من هذا الوقف. السيد مصباح مقرر هذا المحضر قام بقراءة التقرير التالي:" جزء كبير من زملائنا المسلمين قاموا بتقديم مقترح رقم 52R22 والذي يدعو الحكومة لاتخاذ الاجراءات الضرورية بشكل مستعجل للمحافظة على الوقف الموجود في فلسطين لصالح المغاربة وتقديم المساعدة للمستفيدين المحرومين بشكل مؤقت من عائداته. وهذا يتعلق بالوقف الذي أنشيء سنة ١٣٢٠ من قبل أحد احفاد الشخصية الدينية في الجزائر والذي مات سنة ٥٩٤ للهجرة في العباد على أبواب تلمسان، الوقف الذي سمي باسم العائلة.

من الضروري هنا الاشارة الى وجود (٢٠٠٠) مغربي في فلسطين منهم (٥٠٠) يعيشون في القدس، و(١٥٠٠) في الأراضي القريبة من الاراضي الاسرائيلية، وهؤلاء ينقسمون في بلادهم حسب النسب التالية: (٦) مغاربة لكل (٤) جزائريين وواحد تونسي.

بكل تأكيد، هذا الإرث العقاري له قيمة معتبرة من وجهة نظر اقتصادية. وعلى المستوى الاجتماعي هذا الوقف مهم جدا، على الاقل لو حدد بما يقدمه من مساعدات لمجموع ما يزيد عن ٢٠٠٠ مغاربي. أيضا من الناحية الروحية والأخلاقية، وقف ابو مدين يشكل قطب لجذب عدد مهم من الحجاج حيث أثره ملموس لدى المسلمين في شمال افريقيا. هذه الاماكن والمثقلة بالتاريخ حيث تواجد الزاوية (المكان المقدس) يمكن اضافة اشعاعها الروحاني والثقافي والأخلاقي.

قام وفد من لجنة فرنسا – الإسلام والذي يتشكل من البروفسور Montagne والشيخ العقبي، والقاضي بن حورة بزيارة فلسطين لهذا الغرض. ولكن كل اعمالنا وافعالنا واجهت مراوغة من قبل السلطات الاسرائيلية.

ففي العام ١٩٤٩ لجنة الدفاع عن فلسطين والمشكلة تحت رئاسة الطيب العقبي والتي تضم ايضا توفيق المدني الامين لامودي Lamine Lamoudi طلبوا من السيد Robert Schumann وزير الخارجية والذي أجابهم بان الحكومة الفرنسية ستستمر بالدفاع عن حقوق الجزائريين والاوقاف في فلسطين وعلى وجه الخصوص أوقاف أبو مدين.

وأخيرا مجلس الإتحاد الفرنسي عقد اجتماع بناء على مقترح من السيد M. Jean Schelles بالاضافة الى عدد آخر من زملائه مطالبين الحكومة الفرنسية بحماية الوقف لصالح الحجاج المغاربة. البرلمان الجزائري سيقوم وسيعمل بذات الاتجاه خاصة وأن الأوقاف تعتبر مسألة تهم العديد من المغاربة الذين يعيشون في فلسطين أو الذين من المتوقع أن يذهبوا للحج إلى القدس أو من يرغب منهم بالبقاء فيها. يشكل هذا ببساطة مشروع قرار وليس مقترح قرار، البرلمان الجزائري من مهامه القيام بما هو ضروري فيما يتعلق بالطلب من الحكومة لاتخاذ كل الاعمال الدبلوماسية الضرورية لاحترام الصفة الدينية المقدسة للوقف.

الوضع الطارئ وشرعية مشروع القرار الذي أقر من قبل لجنة الأديان لا رجعة عنه.

هناك دائما طارئ لوقف انتهاك أو اعتداء والمماطلة في الدفاع عن ذلك قد تفهم وتترجم دوما بالتخلي عن الحقوق وبالتالي المساهمة في اضاعة الحقوق. ولهذا يتوجب الابتعاد عن نتائج مؤسفة.

من جهة أخرى وبسبب عدم الحصول على العائدات المهمة من أملاك عين كارم والتي كانت مقدرة قبل الحرب ب ٥٠ مليون فرنك سنويا، لم يعد باستطاعة المتولين القيام بادارة الوقف. وفي نفس الوقت أبنية الوقف خاصة الزاوية أصبحت في حالة يرثى لها وأصبحت آيلة إلى السقوط لعدم توفر الامكانيات ترميمها. كما لم يعد بإمكان المغاربة في فلسطين الحصول على مصادر العيش ويجدون أنفسهم اليوم في وضع مأساوي.

ليس فقط الحفاظ على الممتلكات المادية للوقف شيء مهم لا بد منه، ولكن أيضا الحفاظ على ثروة دينية لا تقدر بثمن، ودرجة عالية من الأهمية التاريخية. وبطبيعة الحال سيكون هذا الشيء شرف عظيم واضافي لفرنسا يتوجب عليها عرض تقاليدها الإنسانية وحبها لجميع القيم الروحية والعمرانية من خلال انقاذ هذه المؤسسة الوقفية العظيمة من الدمار، تلك المؤسسة التي أنشأها وخلفها أحد أكثر الصوفيين المغاربة شهرة ومكانة.

لجنتكم الدينية تقترح عليكم التصويت على مشروع القرار هذا وتطالبكم بترميم المساكن الصوفية خاصة المخصصة للأعمال الخيرية والهادفة إلى تحقيق التضامن الاجتماعي"[٧١١].

وكانت قد استجابت فرنسا لهذه الدعوة وقبلت التدخل والوصاية على أوقاف المغاربة في القدس خاصة وقف أبو مدين. وتجدر الإشارة إلى أن ماسينيون (والذي كان ضابطا ملحقا بمكتب المندوب السامي الفرنسي في سوريا وقيل انه كان من دعاة التسامح الديني والتقارب بين الأديان) هو من أسس لجنة فرنسا–الإسلام وكان هدفها تهيئة الأجواء للتدخل الفرنسي في الشأن الفلسطيني الذي تولته بريطانيا ثم أمريكا وإسرائيل. سعت لجنة ماسينيون إلى تحريك الموالين من علماء ومثقفي شمال أفريقيا لدعم جهود فرنسا في الدعوة إلى تدويل المقدسات وحمايتها. فنشرت التقارير وانتشرت الأخبار عن فلسطين وحازت قضية اللاجئين الفلسطينيين من أصول مغاربية أولوية لدى الإعلام الفرنسي في شمال أفريقيا، وتم جمع التبرعات لإغاثة هؤلاء المشردين، كما أكثرت وسائل الإعلام من الحديث عن وقف أبو مدين. ومن ضمنها المقالات الصحفية التي كتبها بعض علماء الجزائر وعلى رأسهم الشيخان الإبراهيمي والعقبي[٧١٢].

تشير المصادر إلى أن ماسينيون قد هيأ وفدا من الجزائريين على رأسهم الشيخ العقبي وعباس التركي لكي يتصل بالمشردين الفلسطينيين المغاربة في القدس وما حولها. وقد تبرع الجزائريون بمبلغ ثمانية ملايين فرنك لهذه المهمة، كما تبرعت تونس بمليون فرنك.

استدل ماسنيون على صلة وقف ابو مدين بالجزائر ومن ثمة بحق فرنسا في التدخل في شؤونه والوصاية علية بعدة براهين: كون أبو مدين مؤسس الوقف في القدس من مدينة تلمسان الجزائرية وأيضا كون متولي الوقف الحاج علي بن محمد الصالح الحيدوسي هو أيضا جزائري. وهذا ما دفع المفتون الجزائريون يصرون على تدخل الحكومة الفرنسية لدى الأمم المتحدة بشأن المقدسات في القدس والخليل. حيث خاطب المفتي محمد العاصمي وزارة الخارجية الفرنسية بهذا الخصوص في تاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨. كما أرسل المفتون برقية للخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ آب ١٩٤٩ و ٧ نوفمبر ١٩٤٩ بهذا الخصوص. وكان من أبرز الداعمين لهذه الفكرة الشيخ الطيب العقبي.

شغل الشيخ الطيب العقبي رئاسة جمعية العلماء وكان أيضا مديرا لجريدة البصائر، كما ترأس لجنة إغاثة فلسطين. ولكن مواقفه من الإدارة الفرنسية لم تكن دائما منسجمة مع مواقف زملائه في

711 Assemblée de L'union Française Année 1951, Annexe au procès – verbal de la séance du 14 décembre 1951, N°317. **Centre des Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence (CAOM)**, 81 /F /843-844.

٧١٢ تقرير حول مهمة في فلسطين تموز وآب ١٩٥٦.

Centre des Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence (CAOM), 81 /F /843-844.

جمعية العلماء بعد خلاف حدث بينهم سنة ١٩٣٨ أدى إلى خروج العقبي من إدارة الجمعية حيث اتهم بموالاته للفرنسيين.

في عام ١٩٤٩م تأسست لجنة الدفاع عن فلسطين برئاسة الشيخ العقبي وعضوية توفيق مدني والأمين لامودي. أرسلت هذه اللجنة إلى السيد روبرت شومان وزير الشؤون الخارجية بطلب الدعم والمساعدة من قبل الحكومة الفرنسية. وكان الجواب : أن الحكومة الفرنسية مستمرة في الدفاع عن أوقاف وحقوق الجزائريين في فلسطين وخاصة وقف ابو مدين. كما أن مجلس النواب الفرنسي وايضا الجزائري كان له نفس التوجه. حيث تم تبني مشروع قرار يعطي الحق للجمعية الجزائرية بمطالبة الحكومة الفرنسية باتخاذ كافة السبل والوسائل الدبلوماسية اللازمة من أجل احترام إرادة الواقف أبو مدين وقدسية وقفه، ووقف عمليات السيطرة على عقارات هذا الوقف وعائداته. حيث أشار هذا المشروع إلى أن عائدات قرية عين كارم قبل الحرب تقدر بحوالي خمسين مليون فرنك سنويا، وإن متولي هذا الوقف لا يستطيع إدارة هذا الوقف، كما إن زاوية الوقف بحاجة إلى ترميم واصلاح، والمغاربة في فلسطين لا يجدون أي مصادر للرزق. وبالتالي فالدفاع عن هذا الوقف لا يحمي فقط عقاراته المادية وإنما أيضا يحفظ قيمته الروحية ومكانته التاريخية. وهذا سيكون شرف كبير لفرنسا للسير وفق قيمها الإنسانية والروحية والثقافية بالحفاظ على مؤسسة عظيمة لها مكانتها الدينية والتاريخية تركها واحد من أعظم أقطاب الصوفيين في الإسلام[٧١٣].

ولكن الوصاية الفرنسية على أوقاف المغاربة لم تحظ بالتأييد من قبل جميع العلماء المغاربة، حيث وجدت معارضة من قبل بعض العلماء الجزائريين والذين لم يهاجموا فقط الوصاية الفرنسية وإنما هاجموا ايضا أنصار ودعاة هذه الوصاية من أمثال الشيخ العقبي. فقد شن الشيخ البشير الإبراهيمي حملة ضد مشروع ماسينيون واتهمه بأنه مستشرق استعماري يخادع الشرقيين، ويسكت عما تفعله بلاده مع الإسلام والمسلمين ويظهر كأنه بطل في الدفاع عن منشآت إسلامية مثل وقف أبو مدين. واتهمه بأنه مستشرق حكومي وآلة في يد وزارة الخارجية الفرنسية ويسخر العلم في خدمة السياسة واتهمه ايضا بأنه مبشر بالاستعمار[٧١٤].

ويرى الشيخ الإبراهيمي أن لجنة فرنسا- الإسلام لم تظهر إلا عندما قضي الأمر في فلسطين على يد الدول الغربية والحركة الصهيونية . وكان الأولى تطبيق مبدأ الاقربون أولى بالمعروف الذي يقضي بأن تبدأ اللجنة بالجزائر وفيها كما قال- إسلام مستباح وأوقاف مهدمة ومشردون شبعوا جوعا. وتساءل : لماذا لم تبدأ اللجنة بتحرير أوقاف الإسلام في الجزائر وبدأت بوقف أبو

713 **Centre des Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence (CAOM)**, 81 /F /843-844.

٧١٤أبو القاسم، سعد الله. ٢٠٠٨. "الدين والوصاية في وقف أبي مدين بالقدس". مؤتمر الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح الاسلامي إى نهاية القرن العشرين. عمان: الجامعة الاردنية. ص ١٦١-١٨٥.

مدين في فلسطين. وأين كان ماسينيون يوم شاركت دولته في جريمة فلسطين وإخراج الإسلام منها بموافقتها على التقسيم ودعمها لليهود في الهجرة.

واعتبر الابراهيمي أن ماسينيون يهدف من وراء " لجنة فرنسا-الاسلام" إيجاد لدولته الفرنسية منفذا تدخل منه إصبعها إلى فلسطين وهو وقف أبو مدين الجزائري وهذا ما سيمنحها فرصة لتسترجع بها عطف المسلمين تتمثل بقضية المشردين الفلسطينيين المغاربة[٧١٥].

وقد اعتبر ماسينيون هذه الاتهامات بانها مجرد مهاترات صحفية بين علماء الجزائر.

زار العقبي كممثل عن لجنة ماسينيون الأردن وفلسطين في عام ١٩٥٠ برفقة القاضي إبن حورة الذي كان محل ثقة الفرنسيين. وقد قام العقبي بدراسة أحوال اللاجئين الفلسطينيين المغاربة في القدس والاردن . كما قام نيابة عن مسلمي الجزائر بمهمة بحث كيفية الدفاع عن أوقاف وحقوق المغاربة في فلسطين خاصة وقف أبو مدين في القدس.

وفي عام ١٩٥٢م تشير التقارير الفرنسية إلى أن عددا كبيرا من علماء المسلمين قد قدموا اقتراحا لقرار يحمل رقم ٢٥ و٢٢ يدعو الحكومة الفرنسية لاتخاذ الخطوات السريعة والطارئة والضرورية لإنقاذ أوقاف المغاربة في فلسطين والدفاع عنها وتقديم المساعدة للمنتفعين من هذه الاوقاف بعدما فقدوا جميع عائدات أوقافهم بعد سيطرة إسرائيل على قرية عين كارم[٧١٦].

واستجابة لذلك شرع القنصل الفرنسي العام في القدس de Nouville باتخاذ السبل اللازمة لإنقاذ أوقاف المغاربة والدفاع عنها. وتزامن ذلك مع البعثة التي أرسلتها لجنة فرنسا-الإسلام لهذا الغرض إلى فلسطين والتي ضمت العقبي وابن حورة. إلا أن جميع الخطوات التي تم اتخاذها لم تستجب لها السلطات الإسرائيلية. وقد قام القنصل الفرنسي بتقديم كامل المساعدة والدعم لمتولي وقف ابو مدين بالقيام بالإجراءات القانونية اللازمة ورفع الشكاوى أمام المحاكم الإسرائيلية بمساعدة المحامي الاسرائيلي سوزباك والذي وكلته السفارة الفرنسية لهذا الغرض[٧١٧]. وقد دعمت حكومات كل الجزائر وتونس والمغرب هذه القضية، حيث تم رصد المصروفات الاولية للقضية[٧١٨].

وهذا ما تؤكده الرسائل التي وجهها GRUFFAZ السكرتير العام في الحكومة التونسية إلى الوزير الأول "رئيس الوزراء" في حكومة الحماية التونسية. ففي تاريخ ١٨ ايلول ١٩٥٢ وجهة

٧١٥أبو القاسم، سعد الله. ٢٠٠٨. "الدين والوصاية في وقف أبي مدين بالقدس". مؤتمر الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح الاسلامي إى نهاية القرن العشرين. عمان: الجامعة الاردنية. ص ١٦١-١٨٥.

716 Lettre du Gouverneur Général d'Algérie au ministre français des Affaires étrangères, Direction Afrique-Levant, Paris, N° 1011 NA /2, 25 Avril 1952 : **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

717 Lettre du Gouverneur Général d'Algérie au ministre français des Affaires étrangères, Direction Afrique-Levant, Paris, N° 1011 NA /2, 25 Avril 1952 : **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

718 **Archives Nationales de Tunisie**, dossier N° SG SGG 33;/ 3 / 1953-1954 ; dossier N° SQ 286 d6/3 ;SW 70 0/12 ; N° A 289- 10 ; 1957.

رسالة ما ترجمته من الفرنسية الى العربية (ترجمة المؤلف) : " برضاء كامل حصل السيد وزير الشؤون الخارجية على النتائج المقدمة من قبل الشيخ الحيدوسي متولي وقف ابو مدين في القدس خلال زيارة الأخير الى تونس في شهر أيلول الماضي.

الدعم المالي الذي قرر تقديمه مجلس الوزراء التونسي في اجتماعه ليوم ١٩٥٢/٩/٢٧م حول مقترح سعادته سيدي الطيب خيري الوزير التونسي الاول بالإنابة لصالح المغاربة المحتاجين في فلسطين. حيث لا يمكن أن يبقوا معزولين. بطبيعة الحال قامت الجزائر بعمل جهد مماثل وايضا جلالته السلطان سمح من جهته من أن تقوم دائرة الوقف المغربي بتقديم دعم مهم لصالح اوقاف ابو مدين.

الدائرة تربط الثمن بالدعم المالي المتوجب إرساله سريعا وساكون مضطرا للطلب منكم وبعدة موافقة الدائرة المالية القيام بإيعاز وبواسطة الاقامة العامة الى قسم المحاسبة في المستشارية القنصلية والدبلوماسية طلب دفع ٢ مليون فرنك مبلغ حدد من قبل مجلس الوزاء يوم ٩/٢٧ للسنة المالية ٥٣/٥٢.

حسب الرغبة المعلنة من قبل سعادته وزير الدولة، المحاسب سيقوم بتحويل المبلغ الى القنصل الفرنسي في القدس والذي سيقوم بدوره بتحويله الى اوقاف ابو مدين، والاشراف عليه ومراقبته لاستخدامه كما يجب"[٧١٩].

كما وجه أيضا في تاريخ الأول من اكتوبر ١٩٥٢ رسالة أخرى جاء فيها ما ترجمته من الفرنسية إلى العربية (ترجمة المؤلف):

"إلى سعادته الوزير الأول في المملكة التونسية / تونس"

الموضوع: أوقاف أبو مدين

قامت الدائرة بإعلام الاقامة العامة بأن القنصل العام الفرنسي في القدس قام بعرض الاحتياجات المالية الحالية لأوقاف أبو مدين لمساعدة الشيخ الحيدوسي لمواجهة التزامات نهاية العام. وزير الخارجية قرر منح الأوقاف إغاثة جديدة وقام بالطلب منا باستعجال تحويل الدعم المقر من قبل الحكومة التونسية تجاه هذه الأوقاف بناء على الصعوبات الكبيرة المادية التي يعاني منها حاليا الوقف.

٧١٩الارشيف الوطني التونسي SG SGG 33/ 3 / 1953-1954.

عطفا على هذه الظروف أرجو أن اؤكد على ما تم طلبة في رسالتي المشار اليها أعلاه بارسال مبلغ (٢ مليون) فرنك إلى قسم المحاسبة للمستشارية القنصلية والدبلوماسية لدعم قضية الغارية في القدس"[٧٢٠].

وبالفعل، تؤكد المراسلات بين تونس وفرنسا أن هذا المبلغ الذي تمك التوصية به قد تم تحويه فعلا لمصلحة قضية وقف المغاربة في القدس في تاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦[٧٢١].

في عام ١٩٥٥م ربحت السفارة الفرنسية القضية واستطاعت إبطال عمليات تسجيل الاراضي في قرية عين كارم بإسم الإسرائيليين. كما نجحت في توقيف اجراءات السيطرة الاسرائيلية على أراضي القرية حتى انتهاء القضية. وفي عام ١٩٥٧ وبناء على تدخل السفارة الفرنسية وافقت الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ على دفع تعويضات بأثر رجعي يعود عن استغلالها لأراضي قرية عين كارم. وقد حدد هذا التعويض ب ٣٠٠٠ ليرة اسرائيلية في السنة، كما وافقت على عدم إدراج قرية عين كارم وتصنيفها بأنها أملاك غائبين وأنها أراضي أوقاف خاصة. وهذا ما كانت تسعى فرنسا إليه[٧٢٢]. ولم تنتهِ القضية عند هذا الحد، حيث واصلت فرنسا مرافعتها في القضية حتى يتم رفع يد اسرائيل عنها بالكامل وإعادتها إلى المغاربة.

وتشير التقارير المالية إلى أن إسرائيل دفعت للوقف تعويضات بلغت ٣٨ ألف ليرة إسرائيلية حتى تاريخ ١٩٦٢/١/١. كما قدمت الحكومة الفرنسية للوقف مبلغ (٥٠) ألف ليرة إسرائيلية. كما دفعت القنصلية الفرنسية للمحامي الإسرائيلي سوزباك محامي السفارة الفرنسية مبلغ ٢٤ الف ليرة اسرائيلية أي ما يعادل ٢٢٠ الف فرنك جديد[٧٢٣].

ورغم هذا الإنجاز الذي حققته فرنسا لصالح أوقاف المغاربة، وتدخلها لدى الحكومة الإسرائيلية لوقف إجراءات اغتصاب أملاك الوقف ودفاعها عن حقوق هذا الوقف، إلا أنها واجهت انتقادات شديدة تمثلت بالإعلام المعادي لفرنسا والموجه من قبل قادة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية. حيث شهدت هذه الفترة بالثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢). إذ تشير التقارير الفرنسية إلى ان قادة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قاموا بتهديد المستفيدين من أوقاف المغاربة والطلب منهم عدم قبول أي مساعدة ودعم من فرنسا. وتحت هذا التهديد، قام هؤلاء بإرسال رسالة للسلطات الفرنسية

٧٢٠الارشيف الوطني التونسي SG SGG 33/ 3 / 1953-1954.

٧٢١الارشيف الوطني التونسي SG SGG 33/ 3 / 1953-1954.

722 Lettre du Gouvernement général de l'Algérie au ministre français des Affaires étrangères, N° 846 AP/NA/4, 10 Avril 1957: **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

723 Lettre du Gouvernement général de l'Algérie au ministre français des Affaires étrangères, N° 846 AP/NA/4, 10 Avril 1957: **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

المسئولة يوم ١٩٥٨/٩/١١ تتضمن رفضهم اية مساعدة قادمة من فرنسا لأنها حسب تعبيرهم عدوة العرب والإسلام[٧٢٤].

وتشير المراسلات والتقارير الفرنسية إلى أن المغرب وتونس منذ حصولهم على الاستقلال لم يقدموا أية دعم للحكومة الفرنسية في دفاعها عن مصالح المغاربة في القدس ولم يستجيبوا لأية اتصالات من قبل فرنسا بهذا الخصوص. وأمام رفض الحكومات المغاربية إستمرار الوصاية الفرنسية على أوقاف المغاربة في القدس وتوقف تمويل مساهماتها المالية في تمويل القضية، قررت فرنسا وقف وصايتها والتخلي عن القضية التي رفعتها أمام المحاكم الإسرائيلية، وهذا ما تكشف عنه رسالة وزير الشؤون الخارجية الفرنسية السيد Couve de Murville والمرسلة إلى وزير الشؤون المالية والاقتصادية والمؤرخة ب ١٩٦١/٢/٩، والتي حملت عنوان "وقف أبو مدين". بين فيها أن متابعة القضية التي بدأت منذ ١٩٥٥ في إسرائيل للدفاع عن وقف ابو مدين ، يشكل "اليوم" مشكلة متعلقة في تمويل القضية والتي يمكن لها أن تطول. فيذكر أن :"وجود الوقف في المنطقة الإسرائيلية هي التي دفعتنا للتدخل في هذه القضية التي أمامنا والتي لها صفة استثنائية تتمثل بما يلي :

- أهمية المصلحة التي أمامنا ذو شأن يطالب الوقف تملك ما تزيد عن ١٥ ألف هكتار من الأراضي والموجودة على أطراف القدس والتي تقدر قيمتها لآهميتها لتطوير عاصمة اسرائيل.
- القضية ذات تعقيدات كبيرة بسبب تعدد قطع الاراضي وتعدد مالكيها، كما أيضا العديد من المصادرات التي قامت بها دولة اسرائيل في هذه المنطقة. هذا التعقيد يضاف إلى صفة النظام القضائي في اسرائيل الموروث عن الانتداب البريطانيي جعل من القضية مكلفة للغاية (خاصة فيما يتعلق بقيمتها) وأيضا لطول القضية وبطئها.
- بطبيعة الحال لايمكن اقصاء الصفة الدينية، إذا كانت صكوك الوقف أو حتى اذا ما كانت صكوك الوقف قديمة وقوية، وحتى وأن لم تسجل كلها بشكل سندات ملكية، الوضع ليس في صالح الأوقاف الإسلامية هذه التي خسرت الملكية لصالح قوة الحاجة الإسرائيلية لهذه الأراضي.

حتى ورغم الظروف غير المشجعة قامت دائرتي (المسؤولة عن القضية) بأخذ القرار في العام ١٩٥٥ لمساعدة الوقف من اجل استعادة حقوقه. في تلك الفترة ١٩٥٥ الحكومة العامة للجزائر

724 Lettre de la Direction des Affaires d'Algérie au Secrétariat Général [du Quai d'Orsay, Du ministère des Colonies], Direction politique, bureau de liaison d'Algérie. N°623, 3 Novembre 1958 : **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

وتونس والمغرب اهتمت كثيرا بهذه المسألة وقررت أن تنضم إلى القضية متعهدة بتقاسم النفقات (2/5 للجزائر و 2/5 للمغرب و 1/5لتونس). أيضا القضية لا يمكن تجنبها في حالة اصدار حكم لصالح اسرائيل **تم اشتراط اعادة النظر في عمليات السجل العقاري والذي أدى في اسرائيل الى تثبيت نهائي لحقوق الملكية لصالح المغاربة.** يتعلق الأمر هنا وقبل كل شيء بقضية حماية مصالح المغاربة في اسرائيل.

منذ تلك الفترة والظروف تغيرت بشكل كبير، فالمغرب وتونس أصبحتا دول مستقلة وتوقفتا عن الإجابة عن اتصالاتنا المتعلقة بهذه المسألة. الجزائر هي الأخرى منشغلة من طرفها بمشاكل أخرى والتي دفعت بعدم الإهتمام بهذه القضية.

لا يتوفر لدينا سوى مصادر مالية قليلة لمتابعة القضية في اسرائيل وبعض الإعانات المادية من الجزائر. قام ممثلونا في اسرائيل بمتابعة القضية والحفاظ عليها حتى لا تضيع حقوق الوقف. لسوء الحظ يصعب بل من المستحيل الإبقاء على هذا الموقف خاصة وأن القضية وصلت إلى مرحلة متقدمة محامي السفارة والمكلف بهذه القضية جاء إلى باريس لعرض الوضع وطرح الاستنتاجات ووضع تفسيراته بضرورة تخصيص مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك جديد الضرورية لسد المبالغ السابقة ومواجهة التكاليف والمصاريف الجديدة للقضاء لسنة ١٩٦١.

الفترة المحددة لبعض القضايا يتطلب منا أن نقرر دون تأخير إما بعمل اللازم أو التخلي عن الدفاع عن القضية. إن مجرد التخلي عن القضية سيوصلنا إلى وضع قضائي لا يمكن إعادة احيائه من جديد خاصة فيما يتعلق بالمصالح التي قبلنا الدفاع عنها حتى هذه اللحظة . قبيل التغييرات (وهنا يشير إلى امكانية منح الجزائر الاستقلال) التي قد تحصل في الجزائر قرار بهذا الاتجاه يظهر لي أنه غير مناسب البتة. بالتأكيد أن كل ما نقوم به في هذا المجال هناك خشية أن توجه الينا الكثير من الانتقادات ، ولكن أي توقف عن المرحلة الحالية ولأسباب مالية بحتة، المسؤولية التي يتوجب علينا القيام بها تجاه الوقف وبالتخلي النهائي عن هذه الحقوق الوقفية سنتهم بأننا ضحينا بمصالح الجالية الأسلامية المغاربية في فلسطين. هذه الاعتبارات الأخيرة تجعلني أصر على الطلب منكم بالموافقة على منح دائرتي مبلغ اضافي (٥٠٠,٠٠٠) فرنك جديد فيما يتعلق بالسنة ١٩٦١ لمتابعة القضية لصالح وقف أبو مدين. ومن جهة أخرى وبسبب ضرورة استعجال دفعات أخرى مرتبطة بالمرافعات الحالية سأكون ممتنا لو وافقتم على صرف سريع لمبلغ (٣٠٠,٠٠٠) فرنك المسجلة أصلا في ميزانية وزارة الخارجية من أجل ترميم كنيسة القيامة. الخلاف القائم بين الطوائف المسيحية هو الذي أعاق استخدام هذا المبلغ خلال العام ١٩٦١.

أود هنا أن أضيف أن كل الإجراءات المتخذة من قبل المحامي تضمن تعويض المبالغ التي تم دفعها ودفعت من قبل الحكومة الفرنسية في حالة نجاح القضية[٧٢٥]."

كما كان هنالك أيضا معارضة لهذه الخطوة من بعض الأوساط الرسمية الفرنسية الأخرى والتي رأت بأن تخلي فرنسا عن القضية تشكل ضربة مميته لفرنسا ومصالحها إذ أوضح وزير الخارجية الفرنسية في رسالته الموجه إلى وزير الدولة للشؤون الجزائرية في تاريخ ١٦-٩-١٩٦١ جاء فيها:

انه لا يمكن التخلي عن هذه القضية بسهولة إذ لا يمكن تقبل فقدان وخسارة المصالح الضخمة والأهمية الكبرى والتي يمثلها لنا هذا الوقف. إذ لا يمكن تقبل خسارة ١٥,٠٠٠ هكتار من الأراضي والتي تقدر قيمتها بعدة مليارات من الفرنكات".

ومن ناحية أخرى ومنذ عدة سنوات أخذنا قرار متابعة القضية والاستمرار في تحمل مسؤولية هذا الوقف والدفاع عنه بكل نشاط ، وفي حالة تخلينا عن هذه القضية ربما نواجه ضربة قاتله بضياع المصالح المتمثلة في الوقف وهذا يعارض ما اتخذته السلطات الفرنسية من قرارات هذا فضلا عن حقوق الغائبين.

السلطات الاسرائيلية ستكون في قمة السعادة بلا شك في حالة تركنا حقنا في هذا الوقف . كما ان الرأي العام العربي خاصة في شمال افريقيا _رغم عدم اهتمامه بالموضوع وتشكيكه في دفاعنا عن اوقافهم في القدس- سيتهمنا يوما ما بتقصيرنا في الدفاع عن حقوق المغاربة في القدس، كما سنتهم بأننا لم ندافع عن مصالحنا خير دفاع وبهذا سنتهم بتآمرنا مع اسرائيل ضد حقوق المغاربة. ولهذا ليس امامنا الا خطوة واحدة يجب القيام بها وهي عدم التخلي عن هذا الوقف لان التخلي عنه سيشكل ضررا اخلاقيا بالنسبة لفرنسا وهذا ربما سيكون السبب بالمطالبة بهذا الوقف من قبل ممثلو الوقف.

وبناء على هذه الأسباب، لا يسعني إلا أن أوصي بالاستمرارية في دعم هذا الوقف حتى يأتي اليوم الذي تستطيع فيه السلطات الجزائرية تحمل المسؤولية واتخاذ قرار نهائي حول هذه القضية.

ولاستمرار متابعة هذه القضية نحن بحاجة الى (٥٠٠,٠٠٠) فرنك، ويجب اخذ قرار بأسرع وقت ممكن حيث اوشكت الفترة القانونية على الانتهاء. وهنا وفي هذه الظروف اسمح لنفسي ان اطلب منكم اعادة النظر من جديد في هذه القضية واعلامي بصورة مستعجلة عن المبلغ الممكن توظيفه لخدمة هذه القضية"[٧٢٦].

---

725 **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

726 Télégramme de l'Ambassadeur de la France en Israël au ministre français des Affaires étrangères, 12 juin 1961: **(CAOM)**, 81 /F /843-844.

ويتضح من المراسلات أن فرنسا قررت التخلي عن متابعة القضية والطلب من السلطات الاسرائيلية تأجيل القضية حتى يتسنى لحكومة الجزائر بعد الاستقلال استلام القضية بدلا من فرنسا والتي لم يبق لها اية صفة قانونية للاستمرار في مرافعتها ووصايتها للقضية بعد استقلال الجزائر. ففي رسالة وجهها السيد DE GURNGAUD سفير فرنسا في الجزائر إلى "الوزير الأول" رئيس الوزراء الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية حملت عنوان أوقاف أبو مدين"، جاء فيها ما ترجمته من الفرنسية الى العربية:

"خلال رسالتكم رقم AD/1929 SAG/AG والمؤرخة في ١٩٦٢/١٢/١٢م، طلبتم مني بالتواصل مع الحكومة الجزائرية لوضعهم بصورة القرار المتخذ بناء على طلبنا من قبل الحكومة الإسرائيلية لتعليق اجراءات القضية المتعلقة بحماية الأوقاف العقارية لأوقاف أبو مدين حتى نهاية العام. هذا التاريخ سيسمح لنا على الأقل وللحكومة الإسرائيلية بإعطاء فرصة للحكومة الجزائرية للبت في امكانية تقديم الدعم إلى ممثلي الوقف (الدعم المالي الضروري لمتابعة القضية بداية العام ١٩٦٣م".

منذ اللحظة التي استلمت فيها رسالتكم أحد مساعدي قام بعمل الإجراءات اللازمة لدى وزراه الشؤون الخارجية الجزائرية. هذه الأخيرة، تجهل كل ما هو متعلق بهذه المسألة وقامت بالطلب بتزويدها بالمعلومات اللازمة. ترغب الوزارة بشكل خاص الحصول على المعلومات حول الحالة التي وصلت اليها القضية وأيضا فيما يتعلق بالمبالغ المتبقية والمتوجب دفعها إلى المحامي حتى الإنتهاء من القضية.

على كل حال هذا التاريخ النهائي المحدد والقصير جدا الذي حصلنا عليه هو كاف لتقوم الحكومة الجزائرية باتخاذ القرار المناسب. وأيضا أنه لمن دواعي سرورنا أن نحصل على تمديد لهذه الفترة، شهر تقريبا ابتداء من اللحظة التي نستلم فيها الوثائق ونسلمها إلى السلطات الجزائرية[٧٢٧].

ويتضح من المراسلات أن الحكومة الاسرائيلية وافقت على أن تقوم الحكومة الجزائرية بمتابعة القضية، ولكن لا يوجد ما يشير إلى قبول الحكومة الجزائرية المرافعة فيها أمام المحاكم الاسرائيلية لأن هذا يشكل اعترافا بإسرائيل أو دعم متولّي الوقف للاستمرار في المرافعة.

حيث تشير التقارير الفرنسية أنه على الرغم من أنه في الماضي أثار احتلال اسرائيل للقسم الأكبر من عقارات الوقف لدى القنوات الدينية للجالية الإسلامية في الجزائر اهتماما كبيرا، حيث تشكلت لجنة تلمسان للدفاع عن أوقاف أبو مدين في فلسطين عام ١٩٥٢، ولكن أي من أعضائها

---

[٧٢٧] المصدر السابق.

ولا حتى شخصيات اسلامية أخرى مشاركة فيها قبلوا المشاركة في المرافعات القضائية التي بدأت بناء على مبادرة من ممثل فرنسا في القدس. فيعتبر هؤلاء أن حقوق الوقف بسبب الصفة الدينية لها محفوظة ولا يمكن تغييرها مع التقادم، وأيضا معترف بها من خلال صلاحية الحكم القضائي بدفع دولة الاحتلال تعويضات للوقف نتيجة هذا الاستحواذ واعترافها بأنها أوقاف هو دليل على الحقوق الثابتة لهؤلاء فيها[٧٢٨].

كما بينت هذه التقارير أن قضية أبو مدين ليس لها أي اهتمام على الجانب السياسي الجزائري. حيث أشارت إلى أن التبادلات الإنسانية بين العائلات الجزائرية في القدس والجزائريين محدودة جدا. فهذه العائلات لا تشكل الا أقلية من المستفيدين من أوقاف أبو مدين، حيث العدد الأكبر من المستفيدين هم من المغرب وتونس. كما أن تأثير جبهة التحرير الوطنية الجزائرية على الجالية الجزائرية في فلسطين كان له دور أيضا في اضعاف الإهتمام. فبناء على طلب جبهة التحرير قامت هذه الجالية بارسال مذكرة في أيلول ١٩٥٨ الى السلطات الفرنسية المعنية تعلن فيها رفضها لكل مساعدة واغاثة أو اعانات تأتي من فرنسا. هذا كله ساهم في عدم متابعة الجزائريين لهذه القضية.

وفي الختام، يمكن القول أنه ومنذ عام ١٩٦٢ تاريخ استقلال الجزائر وحتى هذه اللحظة تنتظر القضية جهة رسمية تتبناها حتى تتمكن من ارجاع هذه القرية إلى أصحابها وقبض المستحقات المترتبة على اسرائيل جراء احتلالها واستغلالها لعقارات هذه القرية وفق مقررات المحاكم العليا الاسرائيلية منذ عام ١٩٥٧. ولكن بقيت مشكلة اعتبار البعض أن قبض التعويضات والمرافعة في القضية يعتبر ضمنيا اعترافا باسرائيل وشرعية وجودها. الأمر الذي أدى إلى اهمال القضية، وقيام اسرائيل بإنهاء هذه القضية بطريقتها الخاصة والتي تمثلت بحرب عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية والتدمير الكامل لحارة المغاربة في ١١ و١٢ حزيران، وتهجير سكانها بالكامل حتى لا يبقى هنالك مطالبا بحقوق هذه الجالية.

٧٢٨المصدر السابق

ولاية الأوقاف الخيرية في القدس

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين (١٦٠٠م-١٧٩٩م)

د. زياد عبد العزيز المدني

دكتوراة تاريخ من الجامعة الأردنية عنوان الرسالة (مدينة القدس وجوارها من ١٨٠٠ – ١٨٣٠). باحث في تاريخ مدينة القدس وأوقافها. وصدر له المؤلفات التالية: مدينة القدس في أواخر العهد العثماني، وأوقاف القدس في القرن الثامن عشر، وأوقاف القدس في القرن السابع عشر، والأوقاف المسيحية في القدس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. مستشار أكاديمي في البحرين. يعكف الآن على إعداد دراسة بعنوان: دور أوقاف القدس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

معنى الوقف لغةً واصطلاحًا

حظي الوقف بالاهتمام من بداية العصور الأولى للإسلام. وقبل الولوج في الحديث عن الوقف، يجب أن نذكر معناه اللغوي ثم الفقهي.

المعنى اللغوي للوقف:

إن كلمة وقف هي مصدر الفعل وقف، وتعني الحبس والمنع، مثل وقفت الشيء أي حبسته، ومنه وقف الأرض على المساكين، ووقفت الدابة، أي جعلها محبوسة على ما وقفت عليه، وليس لأحد تغييرها ولا التصرف بها[٧٢٩].

المعنى الفقهي:

اختلف أئمة المذاهب الفقهية الأربعة في إعطاء تعريف موحد للوقف؛ إذ هنالك اختلاف كبير في التعريف بين هذه المذاهب نتيجة اختلافهم في كثير من المسائل، وكان من نتيجة ذلك أن تعددت التعاريف ليس بين المذاهب حَسْبُ بل داخل المذهب الواحد.

تعريف الحنفية للوقف:

يقول السرخسي طبقًا لأبي حنيفة إنه حبس المملوك عن التملك من الغير، وهذا يعني أن للواقف له حق الملكية التامة خلال الوقف، أما التملك من الغير فيعني أنه لا يجوز البيع أو الهبة[٧٣٠].

---

(٧٢٩) أنظر أبو الفضل جمال الدين ابن محمد ابن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ/١٣١١م: لسان العرب باب الفاء، فصل القاف، مادة (وقف) ج ٩، ص ٣٥٩–٣٦٠. وباب السين فصل الحاء،مادة (حبس)، ج٦، ص ٤٤ –٤٥. سيشار له عند وروده فيما بعد: ابن منظور: لسان العرب.